

فلسطين

تفجير الحافلة في القدس... عودة العمليات «الاستشهادية»؟

لا يلبث الإسرائيليون أن يشعروا بأن «انتفاضة القدس» حبت، حتى تشهد تطورات في العمليات، نوعاً وطريقة. كانت مدينة القدس أمس مع موعد لعمل إعادة التذكير بالانتفاضتين الأولى والثانية. بعد تفجير حافلة لشركة «إيجد» بعوية محلية الصنع. تطور سيكون له رد فعل إسرائيلي عنيف، لكنه أدخل الهيئة الشعبية في مرحلة جديدة قد تشهد عمليات نوعية

قاسم س. قاسم

بعد مرور سبعة أشهر على «انتفاضة القدس»، حدث أمس ما كان ينتظره الإسرائيليون... تفجير حافلة في مدينة القدس أدت إلى جرح 21 شخصاً، عدد منهم في حالة خطيرة. وفي الأشهر الماضية، أعلن الأمن الإسرائيلي اعتقال عدد من الخلايا التي كانت تنوي تنفيذ عمليات «فدائية» (إطلاق نار وأسر)، أو «استشهادية» تستهدف شخصيات إسرائيلية، منها رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، نتيجة أخطاء صغيرة وقع فيها أحد أفراد الخلايا. إلقاء العدو القبض على المقاومين قبل تنفيذهم العمليات، دفع أصحاب القرار في المقاومة إلى التحقيق في مكان الخلل، لتفاداه الخلايا الباقية، فكان القرار اختيار أفراد لا يملكون أي سجلات ولا تحوم حولهم أي شبهات أمنية، بالإضافة إلى أشخاص لا يرتادون المساجد التي

ينشر العدو فيها عيون، معتقداً أنه يجري تجنيد أفراد فيها. وبعد إجراء المقاومة تحقيقاً عن سبب سقوط «خلية القدس»، التي كانت تنوي اغتيال نتنياهو، طلبت من باقي أفراد الخلايا النائمة، عدم تغيير عاداتهم اليومية حتى لا يثيروا الشبهات من حولهم. هذه الخطوات الاحترازية، والعمل بصمت بعيداً عن عيون السلطة الفلسطينية والعدو، أوصلت إلى تنفيذ العملية. هكذا، نجح أحد المقاومين عصر أمس، في تحقيق أسوأ كوابيس العدو، وهو تفجير إحدى الحافلات. وقع الانفجار في شارع الخليل، في القدس، وتحديداً على خط سير رقم 12. في البدء، لم ينضح سبب الانفجار، هل هو بسبب خلل تقني أو عملية «فدائية». وعلى مدى ساعة كاملة تضاربت الأنباء والتصريحات في الإعلام الإسرائيلي. فقد أعلنت شرطة العدو أن «التفجير ناتج من عمل أممي (فدائي)»، أدى إلى احتراق حافلة أخرى متوقفة بالقرب من الحافلة المستهدفة. مع مرور الوقت، تبدلت الرواية، لتصبح أن «خللاً تقنياً أدى إلى اندلاع الحريق وانفجار الحافلة».

بعد أقل من ساعة من رواج هذه الرواية، خرج رئيس بلدية القدس، نير بركات، معلناً أن انفجار حافلة شركة «إيجد» سببه «عبوة ناسفة»، ودعم البيان الصادر عن مستشفى هداسا، لأن عدداً من الجرحى الذين عولجوا أصيبوا بعدد من المسامير.

مع انتشار هذه الرواية، بدأ إعلام العدو التعاطي مع المسألة على أنها عملية «أمنية»، ثم تبين من تحقيق الشرطة أن العبوة لم تفجر عن بعد. وقالت المتحدثات باسم شرطة العدو إن «العبوة الناسفة وضعت في الجزء الخلفي من الحافلة ومجمل الإصابات 21 جريحاً 2 بالغة الخطورة و7 بجراح متوسطة». ورؤجت وسائل إعلام العدو أن فلسطينياً من قرية صورباهر هو من نفذ العملية وأصيب بجروح خطيرة.

ثم في ساعات المساء الأولى، قال السائق إنه قبل انطلاقه، فُتشت الحافلة مرتين، لكنه لم يجد شيئاً، وفي خلال قيادته الحافلة، سمع دوي انفجار خلفه ففتح أبواب الباص طالباً من الركاب النزول، مؤكداً أنه رأى «شاباً فلسطينياً مقطوع اليدين». وأعلن قائد شرطة العدو في القدس، اللواء يورام هاليغي، أن التحريات تجري بشأن كيفية وصول العبوة وهوية الشخص الذي وضعها، موضحاً أنه «يجري فحص احتمال أن يكون الشخص الذي جلس في الجزء الخلفي من الباص وأصيب بجراح خطيرة جداً هو المسؤول عن وضع العبوة». واللافت أن هاليغي أكد أنه «لم يكن لدى الأجهزة الأمنية إنداز مسبق بشأن العملية»، مشيراً إلى أن الشرطة كانت في حالة تاهب «ربطاً بعيد الفصح اليهودي القريب».

نتنياهو، تطرق في خلال كلمة كان يلقيها بمناسبة الذكرى الـ 80 على تأسيس منظمة «إيتسل»، إلى عملية القدس، فتوعد بالوصول إلى «الجهات المرسله التي تقف وراءها... وسوف نتحاسب مع هؤلاء الإرهابيين». وكان نتنياهو قد تباهى خلال الاجتماع

من المتوقع أن يكون رد الفعل الإسرائيلي كبيراً أو بالاعتقالات

الأسبوعي الماضي للحكومة بتراجع منسوب العمليات الفلسطينية، عازياً الأمر إلى السياسة التي ينتهجها وجهود الأجهزة الأمنية. في المقابل، رأت الفصائل الفلسطينية أن العملية «ردّ طبيعي على جرائم

بعد 7 أشهر على «انتفاضة القدس» حدث الكابوس الذي انتظره الإسرائيليون (أ ف ب)



العدو». وباركت «حركة المقاومة الإسلامية - حماس»، على موقعها، العملية قائله إنها «ردّ فعل طبيعي على الجرائم الإسرائيلية، خاصة الإعدامات الميدانية وتدنيس المسجد الأقصى». وكان لافتاً وسم الحركة التخريده بعبارة «سقف الباص الطائر»، وهي العبارة التي كان يرددتها قائد «حماس»، الشهيد عبد العزيز الرنتيسي، التي حلت ذكرى استشهادها في الأيام الماضية. كذلك باركت «حركة الجهاد الإسلامي» العملية، قائله في بيان أمس، إن «انتفاضة القدس مستمرة، والشعب الفلسطيني لن يبقى صامتاً أمام الجرائم الإسرائيلية، ولدى الفلسطينيين ما يحق الرد والعقاب السريع على الجرائم».

كذلك قالت مصادر في المقاومة إن «العملية تردّ على تصريح (محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية) بأنه في حال انسحاب إسرائيل من المناطق (أ) فإنه سيخمد الانتفاضة». وأضافت: «بعد عملية القدس لن يستطيع عباس إخمد الانتفاضة لأنها دخلت مرحلة جديدة».

وتابعت المصادر بأن «المرحلة المقبلة ستشهد تطوراً في العمليات ضد العدو الإسرائيلي، وأن العمليات ستستهدفه في الأماكن التي لا يتوقعها». وعند سؤالها هل سيعاد تفعيل العمليات الاستشهادية، أجابت: «كل الخبرات متاحة أمام المقاومة، ومنها تنفيذ هذا النوع من العمليات». وبيّنت أن الارتقاء إلى هذا النوع من العمليات، قد يدفع العدو إلى رد فعل مجنون، مثل «إعادة تفعيل عمليات اغتيال قيادات المقاومة في قطاع غزة وخارجها، وهو ما قد يوصل إلى حرب».

أما عن أسلوب الاغتيال الذي قد يلجأ إليه العدو، فقالت إن العدو «قد يسعى إلى تسميم القيادات الموجودة في الخارج، وعدم تنفيذ عملية أمنية واضحة، كي لا تؤثر سلباً في علاقة العدو مع الدول الخليجية، خصوصاً أن هذه العلاقة أخذت بالتحسن».

تقرير

السودان ليست السعودية... مصر تلبس «وجه الرفض» للتنازل عن الأرض

القاهرة - احمد جمال الدين

تتوالى المفارقات في شأن السيادة المصرية بسرعة، فبينما تؤكد القاهرة - الرسمية بإصرار «سعودية» جزيرتي تيران وصنافير، سارعت إلى نفي المطالبة السودانية بمنطقتي حلايب وشلاتين، اللتين بدا أن التعامل معهما سياسياً وشعبياً لم يكن جدياً كما حدث في قضية الجزيرتين. وفيما يظهر البرلمان المصري ثقته بسلامة الموقف في هذا الشأن، تثور مخاوف من تأثير الحديث السوداني على مفاوضات سد النهضة، لكن مصادر في وزارة الخارجية استبعدت ذلك.

وسبق للدولة المصرية أن أكدت، في أكثر من مناسبة، أنه لا مجال للتفاوض حول وضع المدينتين الجنوبيتين، إلى حدّ مُنع فيه الرئيس السوداني، عمر البشير، من تلقي أسئلة الصحفيين خلال الزيارة الأخيرة، تجنباً لإثارة الأزمة التي تجدد بين حين وآخر، خاصة مع قرب الانتخابات السودانية التي يتفهمها دائماً السياسة المصريون باعتبارها محاولة لكسب المزيد من التأييد الداخلي والرد على المعارضة.

كذلك لم تغب السخرية في الدوائر الاجتماعية والحزبية بشأن طلب السودان الذي تنازل رئيسه عن نصف البلاد لإقامة دولة أخرى (جنوب

السودان)، مقابل المطالبة بمدينتين صغيرتين يدخلهما من قبل». حتى إن أعضاء في البرلمان من «ائتلاف دعم مصر» قالوا لـ«الأخبار» إنهم لن يثيروا القضية في البرلمان عبر طلبات إحاطة أو بيانات للحكومة، وذلك بسبب تأكدهم من «صحة الموقف المصري» وكي لا يشغلوا الرأي العام. لكنّ نواباً آخرين قالوا في تصريحات إن «تصرف السودان انتهازي ومحاوله لاستغلال الأوضاع الداخلية في مصر لتحقيق مصالح خاصة».

الأمر الوحيد الذي يخيف هؤلاء النواب هو تأثير ذلك في موقف الخرطوم من مفاوضات سد النهضة، لأن السودان الدولة الوحيدة التي تساند مصر في اعتراضاتها على السد وتلعب دور الوسيط أحياناً بين القاهرة وأديس أبابا، فضلاً عن اختيارها كمكان لانعقاد اللجان الفنية التي تشهد تعنتاً من الطرفين.

يقول النائب عن حلايب وشلاتين، ممدوح عمارة، لـ«الأخبار»، إن المطالبة السودانية «غير مقبولة، لأن المدينتين مصريتين حتى النخاع ولا يمكن قبول الحديث عن مفاوضات حولهما، وهما تضمان مصريين وليس سودانيين»، لافتاً إلى أن «الدولة بدأت التحرك والاهتمام بتنفيذ مطالب أهل المدينتين باعتبارهما من المناطق الحدودية المهمشة التي نصّ الدستور على الاهتمام بها وتنميتها»، وذكر

عمارة أن «تصريحات الخارجية المصرية (البيان الرسمي) كافية للرد حتى لا يأخذ الموضوع مساراً مختلفاً في ظل علاقات بين دولتين شقيقتين... والأهالي في حلايب وشلاتين لا يهتمون بهذه التصريحات التي اعتادوا سماعها بين حين وآخر». وكان المتحدث باسم وزارة الخارجية قد سارع إلى القول إن «حلايب وشلاتين أرض مصرية وتخضع للسيادة المصرية، وليس لدى مصر تعليق إضافي على بيان الخارجية السودانية».

في المقابل، يؤكد مصدر في وزارة الخارجية أن هذه القضية لن تؤثر في مفاوضات «سد النهضة»، مستنداً بصدور بيان عن الخارجية السودانية قبل ساعات من سفر وزير الري المصري محمد عبد العاطي إلى الخرطوم، في أول لقاء بعد توليه منصبه، مع نظيره السوداني، وذلك للتوصل إلى رؤية مشتركة حول مفاوضات «النهضة». كذلك صدرت تعليمات من جهات سيادية لوسائل الإعلام بتجنب السجال وتصعيد الموقف، خاصة مع تأكيدات من الخارجية للسفير السوداني لدى القاهرة بأن يكون ظهوره الإعلامي محسوباً وملتزماً بالأعراف والتقاليد الدبلوماسية، وهو ما التزمته غالبية وسائل الإعلام كما بدأ أمس. تاريخياً، تثير الخرطوم مسألة حلايب وشلاتين في مراحل عدة، لكن بعد «ثورة 25 يناير 2011»

عزز الجيش المصري وجوده في المنطقة، وبدأت الدولة تنمية المنطقة (راجع العدد 2845 في 23 آذار) عبر مشروعات بدأ العمل فيها فعلياً، كبناء مدارس وتوفير خدمات لأهلها. كذلك فإنه للمرة الأولى حُصص مقعد لأهالي الدائرة في مجلس النواب.

ويرى المصدر في الخارجية أن بيان الخارجية السودانية جاء تحت ضغوط شعبية في الخرطوم تطالب بالتفاوض على المدينتين باعتبارهما سودانيتين، مثلما حدث بين مصر والسعودية على جزيرتي تيران وصنافير، وهو ما تبعه تصعيد إعلامي مقصود من بعض الإعلاميين في البلدين. ولفت إلى أن الرد المصري جاء واضحاً ومقتضياً لـ«يؤكد السيادة المصرية على المدينتين بشكل كامل، حتى لو لجأت الخرطوم إلى التحكيم الدولي». لكن المفارقة أن الدولة تريد ترسيخ اقتناع مترام لدى المواطنين بأن تيران وصنافير سعوديتان بعد عشرات السنوات من الحديث عن «الحق المصري» فيهما، وهي مفارقة قد يبني عليها معارضو اتفاقية ترسيم الحدود المصرية - السعودية. وتضيف مصادر أنه في الحالة السعودية - المصرية، يستحيل التفاوض أو اللجوء إلى التحكيم الدولي، «على الأقل الآن»، ليس «بسبب نمو حركة التبادل الاقتصادي بشكل كبير ولكن لاعتبارات خاصة بالمصالح والاتصالات بين كبار قيادات البلدين».